



# مقاصد الشريعة

## الفصل الدراسي الثالث

معالى الشىخ / د. سعد بن ناصر الشرى

## الدرس الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### مقصد التخفيف والتيسير.

- هذه الشريعة المباركة جاءت بالتخفيف على الناس، وتسهيل الأحكام عليهم، مع مراعاة المقاصد السابقة من مقصد العبودية، ومقصد تحقيق المصالح.
- التخفيف الذي وردت به الشريعة على نوعين:

❖ **النوع الأول:** تخفيفٌ يشتمل على جميع أحكامها، فكل أحكام الشريعة من هذا الجانب، سهلةٌ

يسيرةٌ، قال تعالى: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78].

- وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ [البقرة: 185].

- فدل هذا على أن أحكام الشريعة كلها سهلةٌ، يسيرةٌ، ويدل على هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم: «بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَةِ السَّمْحَةِ».

- فهذه قاعدةٌ من قواعد الشريعة، أن الشريعة قد جاءت بالأحكام السهلة الميسرة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: 17]، فكما أنه ميسرٌ في تذكره وذكره، هو ميسرٌ في العمل به وتطبيقه.
- ❖ **النوع الثاني:** التيسير على المكلف بمراعاة ما ينوبه من الظروف، والأقدار التي تصيبه.

- وحينئذٍ يخفف الشرع عن المكلف بأن يجعل الواجب على غيره، ليس واجباً عليه، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «صَلِّ قَائِماً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَصَلِّ قَاعِداً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ».
- ومثله أيضاً في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: 101].

- وفي الآية التي بعدها في تقرير أحكام صلاة الخوف أيضاً، مثالٌ آخر.
- وهذا التخفيف الطارئ، الأول يقال له التخفيف الأصلي، والثاني يقال له التخفيف الطارئ.
- هذا التخفيف الطارئ على أنواعٍ متعددة:

(١) **قد يكون التخفيف بالإسقاط،** إسقاط ما كان واجباً على غيره، ومن أمثلة ذلك، المرأة الحائض

يسقط عنها واجب الصلاة، والمجنون يسقط عنه وجوب الصلاة والصوم والحج.

ومثله أيضاً من عجز عن الحج سقط عنه وجوب الحج.

(٢) **التقليل من العبادة،** ومن أمثلة ذلك المسافر لا تجب عليه الصلاة أربعاً وإنما خفف في حقه فجاز له

أن يقصر الصلاة.

(٣) التقديم والتأخير، ومن أمثلة التأخير قضاء صوم رمضان للمريض والمسافر، كما في قوله تعالى:

﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184].

وكذلك أيضاً في مرات التقديم، كما في تقديم المسافر للصلاة المجموعة إذا صلاها في أول الوقت، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن ينتقل في سفره قبل الزوال، أخر الظهر مع العصر، وإذا بقي إلى الزوال قدم العصر مع الظهر، فهذا تخفيف في التقديم.

(٤) قد يكون التخفيف عن المكلف بكون ذلك الواجب إنما يلزم بدله، ومن أمثلة ذلك: من عجز عن

الرقبة في الكفارات، انتقل إلى الصيام لشهرين متتابعين في كفارة القتل وكفارة الظهار، وانتقل إلى الإطعام أو الكسوة في كفارة اليمين، فهذا تخفيف إبدال.

(٥) وكذلك تخفيف متعلق بوجود التخيير على المكلف، بحيث يُخير المكلف بين عددٍ من الواجبات، كما في عدد الكفارات التي فيها تخفيف، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: 196]، فخير بين هذه الأمور الثلاثة، فهذا تخفيف على المكلف.

• وكما في كفارة أو فدية الجزاء في الصيد، بالنسبة للمحرم، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾ [المائدة: 95]، فهنا تخيير المكلف بين هذه الخصال.

• وحينئذٍ ينبغي أن ننتبه إلى أننا إذا قررنا أن الشريعة قصدت التيسير على العباد، فلا بد أن نلاحظ أن هذا التيسير باعتبار حقيقة الأمر، لأنه في مراتٍ قد ينخدع بعد الناس ويظن أن أحد الأقوال يكون التيسير، وهو التسهيل على المكلفين، ويكون بضد ذلك، كما في قول الله عز وجل: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾ [الحجرات: 7]، أي للحقتكم المشقة، العنت هو المشقة.

• فكونهم يظنون أن بعض الأمور هو الأفضل لهم والأسهل لهم والأيسر لهم، لكن يكون الأمر بضد ذلك.

• كما قررنا في جانب المصالح، لأن بعض الناس قد يظن أن بعض الأفعال مصلحة، ولا يكون مصلحة، ولعلي أضرب أمثلة قد يظن بعض الناس أن في أحد الأقوال فيها التسهيل والتيسير ويكون الأمر بضد ذلك.

• **المسألة الأولى:** في إيجاب الحج على المرأة التي لا تجد محرماً، فإن العلماء قد اختلفوا في هذا على قولين:

❖ **القول الأول:** قال أحمد وأبو حنيفة: لا يجوز للمرأة أن تسافر إلا مع ذي محرم ولو إلى الحج، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر إلا مع ذي محرم»، قال رجل يا رسول الله، إني اكتتبت بغزوة كذا، وإن امرأتي خرجت حاجة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «اذهب فحج مع امرأتك»، كما في الصحيح من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

❖ **القول الثاني:** أن المرأة التي لا تجد محرماً، إذا وجدت رفقةً مأمونةً، وعند بعضهم إذا وجدت امرأةً ثقةً تسافر معها جازلها السفر.

• وإذا نظرنا إلى هذين القولين: قد يظن بعض الناس أن التيسير هو في القول الثاني، لأنه تيسيرٌ لها وتمكينٌ لها من الذهاب إلى مكة وأداء الفريضة، ولكن الحقيقة أن التيسير والتسهيل هو في القول الأول، لأن أصحاب ذلك القول يُسقطون عنها الوجوب، فيقولون لا يجب عليها الحج ما دامت لا تجد المحرم الذي تسافر معه،

وبالتالي يُسقطون الوجوب عنها، ويعذرونها في ذلك، بخلاف أصحاب القول الآخر الذين يقولون تسافر مع الرفقة المأمونة أو مع النساء الثقات، فإنهم لا يعذرونها.

- ثم أصحاب القول الأول الذين قالوا بأنه لا يجب عليها الحج قالوا: يكتب لها أجر الحج تأمًا ، لماذا؟ لأنها إنما امتنعت عن الحج بسبب شرعيّ، فكتب لها الأجر كاملاً كما هي قاعدة الشريعة، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا مرض العبد أو سافر كُتِبَ له ما كان يؤديه صحيحًا مقيمًا»، وفي الحديث الآخر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما عاد من تبوك قال لأصحابه: «إن بالمدينة لرجلاً ما سرتهم مسيرةً، ولا قطعتم وادياً -وفي رواية- ولا أنفقتهم نفقةً؛ إلا شاركوكم في الأجر، حبسهم العذر»، فمن حبسه العذر فإنه يكتب له أجر العمل كاملاً، متى كان قاصداً لأداء العمل.

- فهذه المرأة التي لا تجد المحرم يكتب لها أجر الحج كاملاً، فيكون التسهيل والتيسير هو فيما يظنه الناس بضد ذلك.

- ومثل هذا في مسألة مشهورة، في مسألة تارك الصلاة ما حكمه؟

✓ فإن الجمهور يقولون يبقى على إسلامه

✓ وأحمد قال: نحكم بكفره.

- لو كان الإنسان عنده نظرٌ مجردٌ قد يقول بأن قول الجمهور أسهل، وأيسر على الناس، وأخف في العقوبة، لكن إذا تأملت في حقائق الأمور وجدت أن القول الآخر هو الأيسر، وهو الأسهل، وذلك لأن أصحاب هذا القول يقولون إذا ترك الإنسان الصلاة مدةً طويلةً لم يجب عليه قضاؤها، عندنا شخصٌ ترك الصلاة أربع سنين أو خمس سنين، جاءه الشيطان وأزاعه ومنعه من أداء الصلاة فأكرمه الله عزَّ وجلَّ بعد ذلك بالهداية، وعاد إلى الصلاة، فهل يطالب بقضاء ما مضى، إن قلنا بمذهب أحمد بتكفيره لم يجب عليه قضاء تلك الصلوات التي فاتته في هذه السنوات الأربع، وأما على مذهب الجمهور فإنه يلزمه قضاؤها ولو طالَّت مدتها.
- فانظر كذلك هذا الشخص الذي ترك الصلاة، قد يكون في هذه المدة ترك الصيام أيضاً، فعلى مذهب الجمهور يلزمه قضاء هذا الصيام، وعلى مذهب أحمد يقولون لا يلزمه قضاء الصيام الذي فاتته.
- وإن كانوا يُرغبونه في الإتيان بنوافل الصلاة ونوافل الصيام من أجل أن يتدارك ما فاتته من الأجور.
- فالمقصود أن النظر العقلي المجرد لا يُعول عليه في الحكم، وعلى المسألة بأنها من مسائل التسهيل والتيسير، وإنما يلتفت إلى الحكم الشرعي، فما أثبتته الشرع وورد فيه الدليل فحينئذٍ نجزم بأنه هو حكم الله عزَّ وجلَّ وهو الأسهل والأيسر.

هل يصح لنا أن نجعل التيسير سبباً من أسباب ترجيح أحد القولين على الآخر؟

الجمهور قالوا: لا يصح ذلك، وذلك لأن المعول عليه هو صحة الدليل، فالقول الراجح هو السهل اليسير ولو ظننا أنه بضد ذلك، ولذلك نجد أن كثيراً من الناس في عددٍ من المسائل يظن أن قولاً هو الأيسر والأسهل، ويكون الأمر بخلاف ذلك.

- ومن هذا المنطلق فكون الإنسان يختار ما رجحه الدليل فحينئذٍ يكون قد اختار ما هو الأيسر والأسهل على العباد.



- قد يقول قائل: بأن النبي صلى الله عليه وسلم: "ما خُيرَ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً". فقد يقول قائل: كيف يكون الشيء إثماً، ويكون أيسر الأمور؟ "ما خُيرَ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً"، إذا وجد أنه إثمٌ تبين له أن ذلك القول الذي هو الإثم ليس هو الأيسر والأسهل، بل يكون الأيسر والأسهل هو الذي يقابله مما يسلم من الإثم.

## أسباب التخفيف.

### السبب الأول: السفر.

- السفر من أسباب التخفيف، يخفف فيه في قصر الصلاة وجمعها، وإباحة الفطر من الصوم، وترك الجمعة، والمسح على الخفين ثلاثة أيامٍ بلياليهن.
- قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184].
- والسفر الذي يعلق به الحكم للعلماء في ضابطه أقوالٌ متعددة، منهم من جعله أربعين كيلو، ومنهم من جعله ثمانين، ومنهم من جعله مائةً وعشرين، ومنهم من ربطه بالعرف، ومنهم بالوقت إذا سافريومًا وليلاً. وكل واحدٍ من هذه الأقوال له دليله، والترجيح بين هذه الأقوال يعلم في مسائل أو كتب الفقه.
- وحكم السفر إنما يثبت بمفارقة الإنسان للبلدان، ما دام لم يفارق بلده فإنه لا يعد مسافرًا، لأن اسم السفر مأخوذٌ من الإسفار وهو الوضوح والبيان، ولا يتضح الإنسان إلا عند مغادرته لعمران بلده.

### السبب الثاني: المرض.

- فإن المريض خفف عنه الشارع عددًا من الأحكام، وسهّل عليه من مثل: جواز الصلاة جالسًا، وعلى جنبٍ، ومن مثله فطر شهر رمضان، ومن مثل سقوط الجمعة والجماعة، ومن مثل الانتقال من الضوء إلى التيمم، ونحو ذلك، وكذلك فيما يتعلق بعدم تعين الصوم عليه على جهة الأداء، وإنما قد يتعلق الوجوب بذمته.

## متى يكون المرض عذرًا يرخّص بسببه؟

في ثلاثة أحوال:

- ✓ **الحال الأول:** إذا كان المرض يزيد بفعل العبادة، حينئذٍ يخفف عن المكلف.
- ✓ **الحال الثاني:** إذا كان فعل العبادة يؤخر الشفاء، كما لو كان يمنعه من تناول الدواء، أو نحو ذلك، فحينئذٍ يجوز له ترك هذه العبادة.
- ✓ **الحال الثالثة:** إذا كان فعل العبادة يؤدي إلى جعل الإنسان يتألم، فحينئذٍ نقول إذا كان ألمًا فيه مشقةٌ خارجةٌ عن المعتاد فإنه يرخّص على المكلف فيها.

### السبب الثالث: النسيان.

- فإن الناسي لا يؤاخذ حال نسيانه، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من نام عن صلاةٍ أو نسيها فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك».

### السبب الرابع: الإكراه.

• فمن أكره على شيء فحينئذٍ لا يلحقه مآثمٌ ، قال جلّ وعلا: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: 106].

• والنوع الثالث من أنواع الأمراض التي تخفف الأحكام بسببها إذا كان المرض يؤلم الإنسان ويحس به في جسده ففي هذه الحال يجوز له الترخّص برخص المرض، ومن أمثلة ذلك: ما لو كان في الإنسان قرحةً، وكان يتألم، متى خلت المعدة من الطعام، فنبيح في هذه الحال تناول الطعام.

#### السبب الخامس: النقص.

• إذا وجد عند الإنسان نقصٌ، فإنه حينئذٍ يخفف عنه، فالعاجز عن القيام يصلي قاعدًا. فمن نقص في شيء مما آتاه الله العباد، فإنه يخفف عنه في الواجبات بقدر ذلك، ولذلك يسقط عن المقعد من الواجبات ما لا يسقط عن السليم المعافى. وهكذا هناك أمورٌ أخرى من أسباب التخفيف كالعسر ونحو ذلك.

#### متى يكون الإكراه سببًا للتخفيف؟

○ الإكراه إما أن يكون على مقتضى الأمر الشرعي، وإما أن يكون على خلافه، فإذا توافق الإكراه والأمر الشرعي، فحينئذٍ يلزم المكلف فعله للأمرين، للأمر الشرعي وللمقتضى الإكراه، جاءه وقال له صلّ وإلا ضربتك، فحينئذٍ يصلي لا إشكال، الحكم أنه يصلي، لكن هل تصح صلاته؟ قال الجمهور: تصح صلاته متى نوى أنها لله، وقال بعض المعتزلة: لا تصح لأنه إنما صلى للسيف أو خوفًا من الضرب.

لعل القول الأول أرجح متى صحت نيته، فإن من فسدت نيته ولو لم يكن عنده من يكرهه، لم تصح صلاته، من صلى رياءً وسمعةً، من صلى لغير الله فحينئذٍ لا تصح هذه الصلاة، فهكذا هنا.

○ أما إذا كان الإكراه على خلاف مقتضى الشرع، ففي هذه الحال نقول: لا يُستباح المحظور أو لا يترك مقتضى أمر الشارع للإكراه إلا بشروطٍ معينة، من هذه الشروط.

(١) ألا يكون مقتضى أو موجب الإكراه أخف من أثر الإكراه، قال: خذ أموال هؤلاء وإلا ضربتك بيدي، هذا إكراه لكن الضرب باليد خفيفٌ، ومن ثم لا يجوز له أن يفعل ذلك، ويترك الإكراه في هذه الحال.

(٢) ألا يكون لمقتضى الإكراه أثرٌ أسوأ من فعل ما أمر بتركه، فإذا جاءه وقال له اقتل عشرةً، وإلا قتلناك، قلنا: لا يجوز لك أن تقتل العشرة، حتى ولو أدى ذلك إلى حتفك.

• وبالتالي نعلم أن الإكراه لا يقتضي التخفيف مطلقًا، وإنما له شروطٌ معينةٌ معتبرةٌ.

• مسألة في باب النسيان، ألا وهي أن من نسي الواجب أو الشرط لزمه إعادته، صلى بدون وضوءٍ فلما فرغ من الصلاة تذكر أنه على غير وضوءٍ، يعيد الصلاة، هنا ترك بسبب النسيان، ومع ذلك أمر بالقضاء.

#### متى يكون النسيان مسقطًا؟

نقول إذا كان النسيان في المبطلات، والمناهي يسقط فيه الإثم والحرَج، ولا يلزم الإنسان التبعة، بخلاف ما إذا كان النسيان في المثبتات من الأحكام والشروط والأركان، ففي هذه الحال نقول لا يصح العمل به.

- مثال ذلك: صلى ونسي الركوع، لا تصح صلاته لأن الركوع في هذه الحال ركنٌ، والأركان لا يعفى عند وجود النسيان فيها بما يخل بها.

## ← ما النسيان في رمضان، إنسانٌ نسي في رمضان فأتى أهله، أو نسي فأكل وشرب؟. ماذا تقولون؟ هل يخرج عن القاعدة؟

- النسيان في فعلٍ، ركنٍ، أو شرطٍ، فحينئذٍ لا يصح الفعل مع وجود هذا النسيان، ويطالب بالقضاء، صلى بدون وضوءٍ ناسيًا، يعيد أم لا يعيد؟ يعيد، لكن لو قُدِّرَ أنه فعل منهياً عنه في أثناء الصلاة، تبطل الصلاة بالكلام، لو تكلم ناسيًا لا تبطل الصلاة بذلك، لماذا؟ لأن هذا الجانب المانع في المبطلات.
- هكذا في مسألة الأكل والشرب في نهار رمضان، من أكل أو شرب في نهار رمضان فليُتم صومه، وإنما أطعمه الله وسقاه، كما ورد في الخبر، لماذا؟ لأن الطعام هنا مبطل، فلم يؤثر النسيان فيه، وهذا قول الجمهور، خلافاً لمذهب الإمام مالك، المالكية يقولون: من أكل أو شرب ناسيًا بطل صومه، وعند كثيرٍ منهم يجب عليه أن يصوم شهرين متتابعين، عليه الكفارة المغلظة، هذا مذهب كثيرٍ من المالكية.

## ← الطلاق بالإكراه؟.

نعم، إذا أكره على الطلاق، فحينئذٍ هذا الإكراه على نوعين، انظر للشروط السابقة، لو جاءه وقال له: طَلِّقْ وإلا رفعت صوتي عليك، هذا إكراهٌ، فنقول: لكن مقتضى الإكراه أعظم من أثره، وبالتالي نقول: لا تطلق، ولو طلق لوقع طلاقه، بخلاف ما لو هُدد بالقتل، من شخصٍ يغلب على ظنه أنه يفعل ما هدد به، وأنه قادرٌ على ذلك، فحينئذٍ نقول: هنا إكراهٌ معتبرٌ، وبالتالي لا يقع الطلاق به على الصحيح من أقوال أهل العلم ؛ لقول النبي -صلى الله عليه وسلم: «لا طلاق في إغلاقي».

## ← ماذا يُقال عن الذي يبتعد عن التسهيلات والتخفيفات إطلاقاً، ويعتقد ذلك أخذ الاحتياط في دينه؟.

نقول: هناك بعض الناس يظن أن الأفضل في الدين هو التشديد على النفس، وترك التيسير، فنقول: هذا ليس مقصداً من مقاصد الشارع، لم يقصد الشارع الإعانات على المكلفين، ولا إلحاق المشقة بهم، ويدل على هذا نصوصنا السابقة، التي دلت على هذا المقصد، مقصد التيسير، وبالتالي هذا فهمٌ خاطئٌ، وقد يقول قائلٌ بأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «إن أجرك على قدر نصبك»، يعني على قدر تعبك، فنقول: هنا المشقة أو التعب ليس مقصوداً لذاته، لم يقصده المكلف، وإنما وقع في طريق العبادة، على جهة التبع، فبالنظر هنا لم يقصد الشارع الإعانات ولا المشقة، ومن ثمَّ أولئك الذين يقصدون الإشفاق على أنفسهم، قد خالفوا الهدى النبوي في ذلك، ولذلك قال النبي -صلى الله عليه وسلم- لعبد الله بن عمر، لما كان يصوم النهار، ويقوم الليل، أمره بأن يخفف، وقال: «إن لنفسك عليك حقاً»، وفي الحديث الآخر، الذي يقول فيه النبي -صلى الله عليه وسلم: «مه، عليكم من العمل ما تطيقون، فإن الله لا يملأ حتى تملوا» ، ومن ثمَّ يتذكر الإنسان هذه الوقائع والحوادث، ويعلم أن التيسير هو المقصود للشارع، وأما التعب والنصب، فليس مقصوداً له.

- مثال ذلك: في حجة النبي -صلى الله عليه وسلم-، هل حج على قدميه؟ حج على راحلته، وهي أسهل المركوبات في ذلك الزمان، فاختار في الوسيلة الأسهل والأيسر، وأما في الحكم الشرعي، فيعمله، ويعتقد أن هذا الحكم الشرعي، هو الذي يحصل به التيسير والتخفيف على المكلفين.

- الحديث الذي دخل فيه النبي -صلى الله عليه وسلم- المسجد، فوجد حبلاً، فقال: «ما هذا؟»، قالوا: فلانة، إذا تعبت تعلقت به، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «حلوله» فكوا الحبل «ليصل أحدكم نشاطه، فلعله يذهب يستغفر ربه، فيسب نفسه»، مما يدل على أن التيسير مقصود للشارع، وقد ضرب النبي -صلى الله عليه وسلم- مثلاً لذلك، بالمنبى، وهو الذي يسير ويسرع في مشيه، قال: «لا أرضاً قطع، ولا ظهراً أبقى»، كلما ركب على دابة هزلت وطاحت وسقطت من التعب، وفي الأخير لا يكون قد وصل إلى نهاية طريقه، بخلاف من تأنى في سيره، فإنه يهداؤه نفسه وطمأنيتها يصل إلى مراده.

● حينئذ نعلم أن المشقة ليست مقصودة للشارع، وأن التعب والإنعاط ليس مقصوداً للشارع، لكن لو قدر وقوعه في طريق العبادة، فحينئذ يعظم أجر الإنسان به، ويكثر ثوابه.

- ورد أن بني سلمة أرادوا أن ينتقلوا عند النبي -صلى الله عليه وسلم- حول المسجد، من أجل أن يكون هذا أسهل في تنقلاتهم، فأمرهم النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يبقوا في أمكنتهم، فقال بعض الناس: إن هذا من توجيههم إلى ما فيه مشقة وتعب، وهذا خطأ، إنما وجههم لمعنى آخر، وهو أنه خشي أن تعروا المدينة، بحيث تكون في إحدى جهاتها ليس فيها من يدفع العدو، فتكون المدينة عاريةً يتمكن العدو من دخولها.

### القواعد المقاصدية المتعلقة بهذه القاعدة.

- فمن تلك القواعد:

➤ أولاً: أنه لا واجب مع العجز، من عجز عن شيء، فإنه يسقط وجوبه عنه، قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286]، ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 233]، ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 233]، ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: 7]، فيه نصوص كثيرة كلها تدل على هذا المعنى، ومنها الأحاديث السابقة «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب».

➤ ثانياً: قاعدة إذا ضاق الأمر اتسع، فقاعدة الشريعة أنه إذا تضيقق الأمور على المكلف، فإن الأحكام الشرعية توسع له.

- ومن أمثلة هذا: أن امرأة خرجت في الحج مع زوجها، فمات زوجها في الطريق، نقول: لا تكمل الحج، ضاق الأمر بوفاء زوجها، فيتسع الحكم الشرعي، ولا نطالبها بإيجاد المحرم في هذه الحال.

➤ ثالثاً: قاعدة الضرورات تبيح المحظورات، فالضرورة التي فيها شدة على المكلف، تكون سبباً من أسباب التخفيف والتسهيل، ويدل على هذه القاعدة عدد من النصوص، منها قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: 119].

- ومن ذلك أيضاً في النصوص: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَازِيرِ وَمَا أٰهَلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: 115]، الآية الثانية: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرٍ مُتَجَانِفٍ لِإِنِّمِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: 3]، فيه نصوص كثيرة، كلها تدل على أن الضرورات تبيح المحظورات.



- وينبغي بكم أن تفرقوا بين الضرورات والضروريات، الضروريات أمورٌ لابد منها، وأما الضرورات، فهذه مشقةٌ وضررٌ على المكلف، تقتضي التخفيف، أما الضروريات فمعنى كليٌ قصده الشارع، تتحقق به المصالح الكلية، مثل حفظ الدين، حفظ المال، هذه ضرورياتٌ، أما ما هو ضرورةٌ مثل ما لو خشي على نفسه من الهلاك، فحينئذٍ هذا ضررٌ عليه، وبالتالي نقول: الضرورات تبيح المحظورات.
- وهذه القاعدة، الضرورات تبيح المحظورات لها شروطٌ، مثلاً من شروطها:
  - (١) أن تكون الضرورة حقيقةً لا متوهمةً، إن كانت مجرد ظنونٍ، لا قيمة لها.
  - (٢) أن يكون المحظور أقل من الضرورة، ما لو كان المحظور أكثر، فحينئذٍ لا تُستباح المحظورات بالضرورات.
  - (٣) أن تكون هذه الضرورة لا يمكن دفعها بطريقٍ آخر، فهذه قاعدةٌ مهمةٌ، لابد من الالتفات إلى شروطها، بعض الناس يأتي إلى هذا اللفظ العام، فيطبقه بدون مراعاة شروطه، فلا يقرر الحكم الشرعي.
- الضرورة يُراد بها على الصحيح ما يلحق بفقده ضررٌ، ولا يقوم غيره مقامه، وبينما الحاجة هي يلحق بفقدها ضررٌ، لكنه قد يوجد أشياء تقوم مقامه.
- وفي هذا الباب أذكركم بالتفريق بين بابي الغذاء والدواء، فباب الغذاء يُستحل حال الضرورة كما تقدم، بخلاف باب الدواء، فإن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «إن الله لم يجعل شفاءً أمي فيما حُرِّم عليها»، من جاءنا يريد تناول دواء، يرد الجسم من حالة الاعتلال، إلى حالة الاعتقاد، فنقول: هذا علاجٌ، وبالتالي لا يجوز استباحة المحظور فيه، ويبقى هناك مسائل مترددة، مثال ذلك مثلاً: في الدم، حقن الدم، يأتيك من يقول: هو دواءٌ، وبالتالي لا يجوز، ومنهم من يقول: هذا غذاءٌ يتغذى به البدن، ومن أمثلة ذلك: الأجهزة، أو الأدوات التعويضية التي تكون في البدن، مثل بعض الناس يؤخذ له صماماتٌ من خنزيرٍ، وتوضع في قلبه، فنقول: هذه الصمامات استخداماً هل هو من باب الدواء، وبالتالي لا يجوز؛ لتحريمها ونجاستها، أو هو من باب الغذاء، وبالتالي يجوز، كما تقدم أن الدواء، نقل الجسم من حالة الاعتلال إلى حالة الاعتقاد، وبالتالي تأثيره مؤقتٌ، بخلاف الغذاء، ولذلك الذي يظهر أن هذه الصمامات من باب الغذاء، وليست من باب الدواء.
- رتب على هذه القاعدة -قاعدة الضرورات تبيح المحظورات- عددٌ من القواعد، مثلاً
  - ✓ قاعدة: **الضرورة تقدر بقدرها**، فإن من استباح محظوراً بسبب الضرورة، فلا يجوز له أن يتناول من المحظور، إلا بقدر ما تندفع به الضرورة. جائعٌ يخشى على نفسه من الهلاك؛ لأنه في مسغبةٍ، فوجد ميتةً، نقول: يأكل منها، لكن لا يزيد عن مقدار حاجته.
  - ✓ هناك قاعدةٌ رتبها بعض الحنفية، يقولون: **الاضطرار لا يبطل حق الغير**، بعض أهل العلم قال: إلا إذا كان ناشئاً عنه، وقال الاضطرار لا يبطل حق الغير الناشئ من غيره.
- مثال ذلك: شخصٌ قتل جملاً؛ لأنه مضطّرٌ لغيره، فهل يجب عليه ضمانه؟
- نقول: هنا صورتان: إن كان الاضطرار ليس ناشئاً من الجمل، فحينئذٍ يجب عليه الضمان، جائعٌ في مسغبةٍ، فبالتالي ذبح جملاً لغيره، ما يجوز له، هل يجب عليه الضمان؟ نقول: الاضطرار هنا لا يُسقط حق الغير؛ لأن الاضطرار ليس ناشئاً من ذلك الجمل، بخلاف ما لو كان هناك رجلٌ، جاءه جملٌ هائجٌ، يريد أن يقتله، فالآن هو مضطّرٌ إلى ذبحه، يذبحه أو لا؟ نعم يذبحه؛ لأن الاضطرار يبيح المحظور، وهنا الاضطرار ناشئٌ من الجمل،

فبالتالي نقول: الاضطرار يُبطل حق الغير في هذه الصورة؛ لكون الاضطرار ناشئاً من ذات الملك، فبالتالي لا يجب عليه دفع قيمة الجمل الذي قتله؛ لأنه مضطراً إليه اضطراراً ناشئاً من ذلك الجمل، فلم يجب عليه ضمانه.

➤ **رابعاً:** قاعدة مأخوذة من قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا \* إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: 5، 6]،

وبعض أهل العلم يعبر عنها بقاعدة: المشقة تجلب التيسير.

➤ **خامساً:** أن حال الاضطرار لا نحتاج فيه دليلاً إلى القول باستباحة المحظور ، بخلاف مسائل الحاجة، فإننا لا نستطيع المحظور بها، إلا عند قيام الدليل على ذلك.

### ما الفرق بين الرخص وبين التخفيف؟.

(١) التخفيف أكبر وأعم من الرخصة، الرخصة أن يكون المعنى والعلة التي من أجلها ثبت الحكم لازالت موجودة، ومع ذلك انتفى الحكم.

مثال ذلك: لماذا حرم أكل الميتة؟ لنجاستها، لما يأتينا مضطراً إلى أكلها، هل تنتفي النجاسة بذلك؟ باقية، لكن الحكم تغير، فهذا يسمى رخصة، وهو أيضاً تخفيف.

(٢) إذا كان المعنى الذي من أجله ثبت الحكم ارتفع، فيرتفع الحكم معه، فهذا يسمى تخفيفاً، لكنه لا يسمى رخصة.

مثال ذلك: مجنون، صاحي تجب عليه الصلاة، فلما جُنَّ لم تجب عليه الصلاة، المعنى الذي أوجبنا عليه الصلاة عاقه، فلما جُنَّ انتفى المعنى الذي من أجله ثبت الحكم، وبالتالي انتفى الحكم، فهذا يسمى تخفيفاً، ولا يسمى رخصة؛ لأن الرخصة، وجود المعنى الذي من أجله تقرر الحكم بالمنع، لكن الحكم متخلف.

### هل التيمم تخفيف؟ أو هو رخصة؟

نقول: التيمم على نوعين: إذا كان التيمم عند فقد الماء، فحينئذٍ لا يسمى رخصة، وأما إذا كان التيمم مع وجود الماء فإنه يسمى رخصة.

- مثال ذلك: مريض، فيه مرض الحساسية في الجلد، لا يتحمل وضع الماء عليه، ماذا نفعل معه؟ نقول: يتيمم، فهنا ترك التيمم، واستباح الصلاة بدون وضوء، مع وجود المعنى الذي هو وجود الماء، فهذا يُعد رخصة، وجد المعنى الذي اقتضى التحريم، ومع ذلك انتفى التحريم، لكن عند فقد الماء، لا يسمى رخصة.
- هناك أيضاً معانٍ قريبة، تسمى مثلاً عدم الاضطرار، تسمى ترك الاستحسان، كلها تتقارب مع موضوع الرخصة.

➤ **سادساً:** ما يتعلق بالتخفيف في أحكام هذه الشريعة، فإن الله -عزَّ وجلَّ- قد خفف على هذه الأمة، قال تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: 157]، فهناك أغلالٌ وأصايرٌ موجودة في الشرائع السابقة، فلما بعث الله -عزَّ وجلَّ- نبيه محمداً -صلى الله عليه وسلم- خفف عن العباد، ورفع بعض هذه الأصار.

- مثال ذلك: مثلاً في مسألة القصاص، كانوا في السابق، إما قصاص، وإما عفو، فقرر في هذه الملة التخفيف، فدخلت مسألة الدية ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: 178].

ومثلها أيضاً في عددٍ من الأحكام التي خفف فيها عن هذه الملة، ولم تكن على من سبق.

- مثال ذلك: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [الأنعام: 146]، فهذه الآية فيها ذكر بعض المحرمات التي كانت على الأمم السابقة، فخفف الله - عز وجل - علينا في هذه الأمة.
- وبذلك نعرف أهمية هذه القاعدة المقاصدية المهمة، قاعدة التخفيف التي راعتها الشريعة في أحكامها، فكانت سهلةً يسيرةً، في وسع الإنسان، وليست خارجةً عن قدرته، فهذه نعمةٌ من نعم رب العزة والجلال.

وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

